

هل الغترة أو الطرحة هي الطيلسان المنهي عنه؟

السؤال: ٩٧٩/ الفروع: كتاب الصلاة، شروط الصلاة:

جاء في الفروع:

"**وفي كراهة الطيلسان وجهان، ويسن الرداء وقيل يباح**" الطيلسان هل هو الغترة أو الشmag، وهل هو الرداء أو الطرحة، وهل هو التقنع (هذا رسول الله مقبلاً متقنعاً) وما الفرق بين الطيلسان المقرر والمدور؛ إذ كرهوا المقرر.

وكذلك قال السيوطي فيما نقل البهوي أنه سنة، وقد رد بذلك على ابن القيم، وجعل الطيلسان والتقنع واحداً، ومن قبله فرق ابن القيم بينهما ونفي لبس النبي للتقنع، أرجو بيان المسألة جزيتم خيراً.

أجاب الشيخ د. عبد الرحمن العسكر / الحمد لله وبعد:

فحتى يمكن الجواب على السؤال أعيد ترتيبه ليسهل الجواب عنه، فيظهر لي أن السائل يسأل عن **أمرین**:

الأول: ما الفرق بين الطيلسان المقرر والمدور وما هو المكرور منها، وهل يدخل في الطيلسان الغترة والشmag الذي يلبسه الرجال والرداء والطرحة مما تلبسه النساء؟

الثاني: هل الطيلسان هو التقنع (هذا رسول الله مقبلاً متقنعاً) وما الفرق بين الطيلسان والتقنع وما تخریج کلام ابن القیم في جعله الطیلسان والتقنع واحداً، وأنه لم يرد لبسهما عن النبي - صلی الله علیه وسلم - وتخریج کلام السیوطی فيما نقله عنه البهوي بأن التقنع سنة؟

الجواب عن السؤال الأول: تكلم الفقهاء الحنابلة عن الطيلسان، وخاصة المتأخرین منهم، فتكلّم عن أوجه الخلاف في لبسه المرداوی في "الإنصاف" وفي "تصحیح الفروع" (٢/٧٩) والبهوی في "الکشاف" (٢/١٧٤) وفي "حاشیة المتهی" (إرشاد أولی النہی) (١٧٥) وأطال في الكلام عليه السفارینی في "غذاء الألباب" (٢٥٦-٢٥٨) وأشار لمعنى الطيلسان ابن منقور في "الفواكه العديدة" وأحال لکلام ابن حجر في "تحفة المحتاج"

والخلاصة من كلامهم في حكمه ما ذكره البهوي في الكشاف حيث قال: (و) يكره للرجل أيضاً لبس (طيلسان، وهو المقصور) على شكل الطرحة، يرسل من فوق الرأس؛ لأنه يشبه لبس رهبان الملكين من النصارى، وأما المدور فهو غير مكرور، بل ذكر استحبابه. وقد ذكرت كلام السيوطي فيه في "حاشية المتنبي" أ.هـ.

وقال في "حاشيته على المتنبي": الطيلسان المكرور هو المقصور، قال الجلال السيوطي الشافعي - بعد ذكره النقول فيه : فقد تبين بهذا القول أن كل من وقع في كلامه من العلماء كراهة الطيلسان، وكونه شعار اليهود؛ إنما أراد المقصور الذي على شكل الطرحة، يرسل من وراء الظهر والجانبين من غير إدارة تحت الحنك، ولا إلقاء طرفيه على الكتفين.

وأما المدور الذي يدار تحت الحنك، ويغطي الرأس، وأكثر الوجه، ويجعل طرفيه على الكتفين، فهذا لا خلاف أنه سنة أ.هـ.

وقال الإمام القاضي أبو يعلى بن الفراء: لا يمنع أهل الذمة من الطيلسان، وهو المقصور الطرفين المكفوف الجانبيين الملحق بعضها إلى بعض، ما كانت العرب تعرفه وهو لباس اليهود قديماً، والعجم أيضاً والعرب تسميه ساجاً أ.هـ.

فتبيين بهذا: أن المكرور هو الطيلسان المقصور، ومعنى كلمة المقصور هو ما قطع مستديراً، وحتى يتضح معرفة علاقة الطيلسان بالغترة والطرحة فلا بد من وصف دقيق للطيلسان المقصور الذي كرهه الفقهاء وأوسع من وجدته من الفقهاء تكلم عن وصف الطيلسان ابن حجر الهيثمي في مؤلف له مطبوع بعنوان "در الغمامات في در الطيلسان والعدبة والعمامة" وأطال الكلام عن الطيلسان ثم لخصه في كتابه "تحفة المحتاج في شرح المنهاج" (٣٦-٣٩) ومما ذكره:

واعلم أنه كثر كلام العلماء قديماً وحديثاً من الشافعية وغيرهم في الطيلسان هو قسمان: محنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مربع يجعل على الرأس فوق نحو عمامة ويغطي به أكثر الوجه - كما قاله جمع محققون وظاهر أنه لبيان الأكمال فيه ويحذر من تغطيته الفم في الصلاة، فإنه مكرور - ثم يدار طرفه، والأولى اليمين كما هو المعهود فيه من تحت الحنك، إلى

أن يحيط بالرقبة جميعها، ثم يلقى طرفاه على الكتفين، وهذا أحسن ما يقال في تعريفه ويطلق مجازاً على الرداء الذي هو حقيقة مختص بما يجعل على الكتفين، ومنه قول كثيرين من السلف للمهر لم يزره عليه.

ومقور والمراد به ما عدا الأول فيشمل المدور والمثلث والمربع والمسدول وهو ما يرخي طرفاه من غير أن يضمهم أو أحدهما ولو بيه، ثم ذكر تعريف القاضي أبي يعلى وشرحه. فتبين من كلامه: أن طول الطيلسان المقور طول الرداء، وأنه لا يضم طرفاه أو أحدهما وهو بهذه الصفة لا ينطبق على الغترة والشmag.

وأما الطرحة التي تستعملها النساء وهل هي من الطيلسان فقد أجاب عن ذلك ابن حجر الهيثمي في كتابه المذكور (ص ١٦٨) بأن الطيلسان هو الذي يشبه الطرحة لا العكس، وذكر أن الفرق بينهما عدم التحنيك فيهما، بناء على وصف أبي يعلى للطيلسان المقور.

تنبيه مهم: ذكر غير واحد من العلماء أنه لا وجود للبس الطيلسان الآن كما ذكره ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" والسيوططي في رسالته عن "الطيلسان" قال ابن حجر في "الفتح" (٢٧٥ / ١٠): وإنما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالسة من شعارهم، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمنة فصار داخلاً في عموم المباح أ.هـ.

نشرت بتاريخ: الاثنين ١٠ / ٣ / ٢٠٢٥ - ٩ / ١٤٤٦ هـ.